الهندسة الإدارية

مجلة فصلية تصدر عن جمعية الهندسة الإدارية

العدد ٥٦ - أبريل ٢٠٢٠ - شعبان ١٤٤١

issue 56 - April 2020

«كورونا» يهدد بأسوأ انكماش اقتصادى فى التاريخ الحديث

د.عالية المهدى رئيسة الجمعية المصرية لصناعة الحديد والصلب:

نطالب الدولة بزيادة رسوم الحماية على «البليت» إلى 25 % وخفض سعر الغاز لحماية الصناعة الوطنية

رسائل أزمة «كورونا»

بقلم د. عمرو عزت سلامة

د.محمود محى الدين: أزمة فيروس كورونا ستخلق عالماً جديداً

الإغلاق يكلف غالياً صناعات تصارع من أجل البقاء

الخطوات الـ «12» لتشجيع الاستثمار فى مصر

بقلم محسن عادل

العدد ٥٦ - أبريل ٢٠٢٠ - شعبان ١٤٤١
issue 56 - April 2020

داخل العدد

أ.د.عمرو سلامة يكتب:

رسائل أزمة «كورونا» 04

د.عالية المهدى: نطالب الدولة بخفض سعر الغاز لحماية صناعة الحديد الوطنية 05

محمود محى الدين: أزمة فيروس كورونا ستخلق عالماً جديداً 09

كورونا.. يهدد بأسوأ انكماش اقتصادى فى التاريخ الحديث 26

محسن عادل يكتب: الخطوات الإثنى عشر لتشجيع الاستثمار فى مصر 19

الإغلاق يكلف غالياً.. صناعات تصارع من أجل البقاء 28

لهندسة الإدارية
مجلة فصلية تصدر عن جمعية الهندسة الإدارية

MANAGEMENT ENGINEERING SOCIETY

مجلة فصلية تصدر عن
جمعية الهندسة الإدارية
العدد ٥٦ - أبريل ٢٠٢٠

رئيس مجلس الإدارة
أ.د.م /عمرو عزت سلامة

الأمين العام
د.م/أسامة حلمى السعيد

مدير التحرير
عبدالقادر رمضان

العنوان
٢٨ شارع رمسيس
القاهرة

ت: ٠٢٢٥٧٩٠٠٥٠
ت.ف: ٠٢٢٥٧٤٨١٦٩

E-mail:
info@mesegypt.org

Website:
www.mesegypt.org

باڤاريا® منظومة إطفاء متكاملة

- أجهزة إطفاء الحريق للسيارات
- أجهزة إطفاء الحريق اليدوية
- أجهزة إطفاء الحريق المتحركة على عَجل
- مقطورات إطفاء الحريق
- أجهزة الإطفاء التلقائية الموضعية
- دواليب الحريق بمختلف أنواعها ومعداتها
- أجهزة الإنقاذ
- أنظمة الإنذار
- نظم مكافحة النيران بالإغراق الكامل
- معدات إطفاء الحريق
- مركز تدريب باڤاريا لمكافحة الحريق
- معامل اختبار إجهزة الإطفاء ISO/IEC 17025

فى مواجهة الخطر هل تعتمد إلا على الأفضل ؟

19944

برج باڤاريا الإدارى:
شارع جسر السويس -أول طريق مصر الاسماعيلية - القاهرة
تليفون : ٠٦٠٦ ٢١٨٢ - ٠٦٠٧ ٢١٨٢ (٢) ٢٠+
فاكس : ٠٦٠٩ ٢١٨٢ (٢) ٢٠+

مكتب تنفيذى القاهرة :
١٧ ش عماد الدين - القاهرة - ص . ب : ١١١١١/٢٠١٦ - القاهرة
تليفون : ٢٥٩١٠٠٥٠ - ٢٥٩٠٣٢٢٠ (٢) ٢٠+
فاكس : ٢٥٩١٣٧٦٢ (٢) ٢٠+

www.bavaria-firefighting.com
info@bavaria-firefighting.com

رسائل أزمة «كورونا»

بقلم:
أ.د.م /عمرو عزت سلامة

رئيس مجلس إدارة جمعية الهندسة الإدارية
وزير التعليم العالى
والدولة للبحث العلمى الأسبق

لاشك أن العالم بعد أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد لن يكون هو نفسه قبلها، سنشهد تغيرات واضحة وقوية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونسأل الله أن تمر هذه الأزمة بسلام، وأن نتعلم منها دروسا ترسم مستقبلا أفضل لنا جميعا.

و فى مصر وجدنا تعاملا محترفا مع فيروس كورونا، فالدولة من أول يوم، تتبع منهجا علميا، وتتخذ إجراءات تدريجية وحاسمة، من أجل الحفاظ على صحة المصريين. ولن تنجح هذه الجهود إلا بالتزام منا جميعا، من أجل العبور بسلام من أزمة ربما تكون هي الأخطر التي تواجهها بلادنا والعالم.

إن إدارة الدولة لهذا الموقف الصعب يستحق التحية والتقدير، فالتعامل الهادئ المتوازن الذي يراقب تطور الموقف جيدا واتخاذ الإجراءات المناسبة، ساعد كثيرا فى الحد من انتشار الفيروس. ولا زلنا نحتاج للتركيز على توعية المواطنين، والتأكيد على أهمية الالتزام بالإجراءات التي اتخذتها الدولة حتى لا نواجه موقفا صعبا لا نتحمله ولا نتمناه للبلاد.

إن الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمواجهة انتشار فيروس كورونا على المستوى الاقتصادي مهمة للغاية من أجل حماية المواطنين من الآثار السلبية التي ستنتج من حالة الركود الاقتصادي العالمي وإغلاق المصانع وتراجع التصدير والإنتاج.

إن أزمة كورونا تعيد تذكيرنا بأهمية العلم، والاستثمار فى تعليم وصحة أبناء هذا الوطن، وهذه رسالة مهمة أرى أننا نحتاج للعمل عليها فى الفترة المقبلة.

فالبحث العلمي والتعليم الجيد والرعاية الصحية قطاعات تحتاج لاهتمام الدولة الكامل، وضخ الأموال اللازمة لها، وبها تنهض الأمم.

إني أدعو الله أن تمر بلادنا من هذا التحدي الصعب، وأن يحمى جميع أبناء مصر.

د.عالية المهدى رئيسة الجمعية المصرية لصناعة الحديد والصلب:

نطالب الدولة بزيادة رسوم الحماية على «البليت» إلى 25 ٪ وخفض سعر الغاز لحماية الصناعة الوطنية

تعاني صناعة الحديد والصلب المصرية من تحديات كبيرة في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع المبيعات والمنافسة الشرسة مع المنتجات المستوردة.

وقالت الدكتورة عالية المهدي، رئيسة الجمعية المصرية صناعة الحديد والصلب، في حوار خاص، إن مصانع الحديد والصلب في مصر تحصل على الغاز الطبيعي، بأعلى سعر في العالم، حتى بعد تخفيض سعره مؤخرا.

كانت الحكومة خفضت سعر الغاز للمصانع إلى ٤,٥ دولار للمليون وحدة حرارية، ضمن إجراءات الدولة لدعم الصناعة في مواجهة انتشار فيروس كورونا.

وأشارت المهدي إلى أن سعر الغاز عالميا يقل عن ٢ دولار، وأن الدول المنتجة للصلب في العالم، وكذلك في الدول المجاورة لمصر، تحصل على الغاز بأسعار أقل كثيرا من المصانع المصرية، وهو ما يفقدها تنافستها.

قالت المهدى إن سعر الغاز المناسب لمصانع الحديد والصلب المصرية يتراوح بين ٢ و٢,٥ دولار على الأكثر، حتى تتمكن من تخفيض تكاليف إنتاجها، والحد من الخسائر الحادة التي تتكبدها شركات الحديد المتكاملة وشبه المتكاملة.

«السعر المناسب لمصانع الحديد والصلب هو السعر الحر، يجب أن تكون الدولة مرنة فى تسعير الغاز، حتى تتمكن الشركات المحلية من منافسة المنتجات المستوردة»، بحسب ما قالته المهدي.

وأضافت المهدى أن مصانع الحديد والصلب لا تطلب دعما من الدولة، ولكنها تطالب بتسعير حر للغاز الطبيعي، يتوافق مع السعر العالمي، فإذا ارتفع عالميا يزيد سعره فى مصر، والعكس.

وأشارت المهدى إلى أن رسوم الحماية التي فرضتها الدولة على وارادت البليت غير كافية لحماية المصانع المحلية، التي تتكبد خسائر ضخمة.

كانت وزارة التجارة والصناعة، أصدرت قراراً فى أكتوبر ٢٠١٩، بفرض تدابير وقائية نهائية متدرجة على الواردات من بعض أصناف منتجات الحديد والصلب لمدة ٣ سنوات شاملة فترة التدابير الوقائية المؤقتة التى تم فرضها بموجب القرار الوزارى رقم ٣٤٦ لسنة ٢٠١٩ والصادر خلال شهر أبريل ٢٠١٩.

ونص القرار على أن تخضع الواردات من صنف المنتجات نصف الجاهزة من حديد أو من صلب من غير الخلائط «البليت» لرسم تدابير وقائية نهائية متدرجة بواقع ١٦٪ من القيمة CIF وذلك خلال الفترة من ١٢ أكتوبر ٢٠١٩ حتى ١١ أبريل ٢٠٢٠، وبنسبة ١٣٪ من القيمة CIF خلال الفترة من ١٢ أبريل ٢٠٢٠ حتى ١١ أبريل ٢٠٢١، وبنسبة ١٠٪ خلال الفترة من ١٢ أبريل ٢٠٢١ حتى ١١ أبريل ٢٠٢٢.

وقالت المهدى إن مصانع الحديد المتكاملة وشبه المتكاملة، وهي المصانع التي لديها تصنيع من المراحل الأولى للحديد، سواء من اختزال الحديد، أو تصنيع البليت من الخردة، تعاني بشكل كبير من المنافسة غير العادلة مع البليت المستورد.

وأشارت إلى ان أسعار البليت انخفضت بشدة خلال الأسابيع الماضية، لتواصل سلسلة الهبوط التي بدأت منذ مارس ٢٠١٨ عندما أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وضع رسوم حماية على واردات الصلب بنسبة ٢٥٪.

«كل دول العالم تحمي صناعتها المحلية، أمريكا والصين وكندا وتركيا، كلها تضع رسوم لا تقل عن ٢٥٪ بينما نحن فى مصر لا نفرض أي جمارك على البليت ولا حديد التسليح، نحن لدينا أقل درجة حماية فى العالم تقريبا على منتجات الحديد والصلب»، بحسب ما قالته المهدى.

وقالت إنه رغم وجود رسوم الحماية الحالية فإن مصانع الدرفلة لا تزال تستورد كميات كبيرة من البليت، رغم وفرته محليا، حيث يتوفر أكثر من مليون و٧٠٠ ألف طن البليت فى السوق، فائض فى مصانع الصلب، يمكن أن تحصل عليها شركات الدرفلة، حيث تكفي هذه الكميات نحو ٩٠٪ من احتياجاتهم.

وأكدت المهدى أن جمعية الحديد والصلب تطالب الحكومة بزيادة رسم الحماية على البليت إلى ٢٥٪ لتواكب الانخفاض الكبير فى

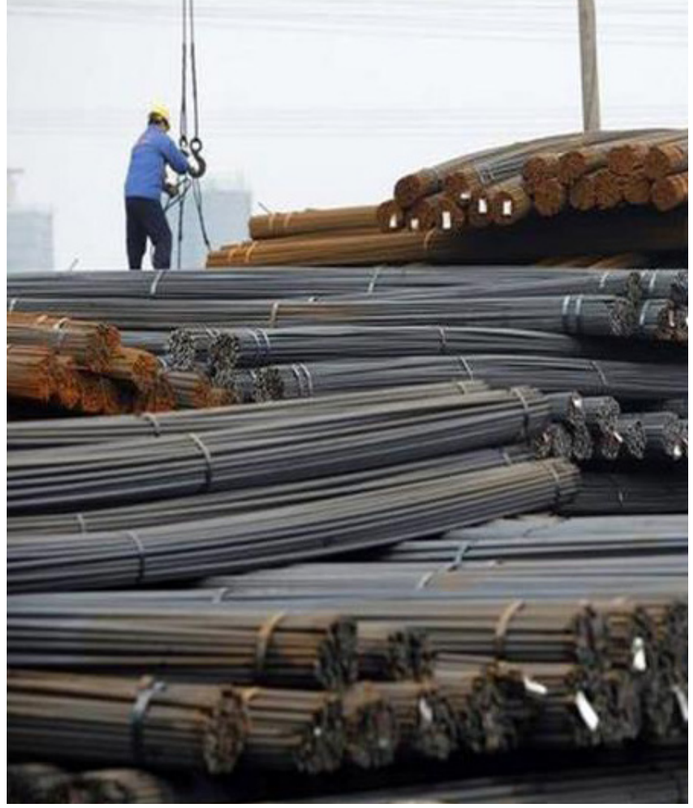

أسعار البليت، وحتى تتمكن الشركات من تقليل تكلفة الفنتاج والحد من خسائرها التي تصل إلى مليارات الجنيهات.

«كل شركات الحديد والصلب المتكاملة وشبه المتكاملة تقريب تحقق خسائر تصل إلى مليارات الجنيهات، بينما مصانع الدرفلة تحقق مكاسب، وتسعى لإلغاء الرسوم الحمائية من أجل زيادة مكاسبها، بينما تطالب الشركات المتكاملة وشبه المتكاملة بهذه الرسوم من أجل تقليل خسائرها»، بحسب ما قالته المهدي.

وأشارت إلى أن مصانع الحديد والصلب المتكاملة وشبه المتكاملة تمثل نحو ٨٠٪ من الصناعة المحلية وأن نسبة القيمة المضافة فى هده الصناعة تتراوح بين ٥٥ و٧٠٪، بينما فى مصانع الدرفلة لا تزيد القيمة المضافة على ١٥٪.

«إنتاج مصانع الدرفلة لا يعتبر صلب مصري، لإنها تستورد البليت من الخارج وتقوم فقط بدرفلته أو تشكيله ليخرج فى صورته النهائية كحديد تسليح، بينما المصانع المتكاملة وشبه المتكاملة، لديها مراحل الإنتاج كلها تقريبا، وتصنع البليت فى مصانعها بجودة عالية» وفقا لما قالته المهدي.

وأكدت المهدى أن البليت المستورد لا يخضع لأي فحوصات فى الموانئ المصرية ولا يمكن التأكد من جودته، بعكس البليت المصنع محليا، والذي توجد عليه رقابة لضمان جودته، وتصنيع حديد تسليح عالي الجودة.

وقالت المهدى إن الحكومة عليها ان تقف بجانب الصناعة الوطنية وتدعمها، خاصة أن صناعة الحديد والصلب تعتبر من الصناعات الاستراتيجية والتي يجب حمايتها، وضمان استمرارها، حتى لا يقع السوق المحلي فريسة للشركات الكبرى فى العالم للتحكم فيه وترفع أسعارها، إذا أغلقت الصناعة المحلية.

«بعد أن فرض ترامب رسوم الحماية على الصلب، تحايلت الشركات العالمية لتدخل الأسواق من خلال البليت، ولأن السوق المصري مفتوح ولا توجد جمارك على البليت، تضاعفت واردات البليت من حوالي ٧٠٠ أو ٩٠٠ ألف طن فى السنة، حتى ٢٠١٧، لتقفز إلى مليون و٦٠٠ ألف طن فى شهور قليلة فى ٢٠١٨، وهذا أدى إلى توقف كثير من المصانع المحلية بسبب المنافسة غير العادلة»، بحسب ما قالته المهدي.

وأضافت أن توقف مصانع الصلب المصرية وتحقيقها خسائر كبيرة ليس فى صالح الدولة، حيث أن الدولة من مصلحتها أن تعمل هذه المصانع بطاقتها الكاملة وتحقق أرباحا حتى تحصل منها على ضرائب، وتوفر فرص عمل للشباب.

وقالت إن مصانع الحديد والصلب المتكاملة وشبه المتكاملة تعمل حاليا بما لا يزيد على ٥٥٪ من طاقتها الإنتاجية، وهو ما يكبدها خسائر كبيرة، لأنها تتحمل كل التكاليف الثابتة من أجور وصيانة وفوائد بنكية، بينما من المفترض أن تعمل بنحو ٩٠ و٩٥٪ من طاقتها.

وأشارت إلى أن مصانع الصلب المتكاملة وشبه المتكاملة تتكلف استثمارات ضخمة بمئات الملايين من الدولارات، بعكس مصانع الدرفلة، التي لا يزيد تكلفة المصنع الواحد فيها على ٤ ملايين دولار.

«الدولة لا يجب أن تفكر على المكسب القريب فى سعر الغاز المرتفع، كما يجب أن ترفع نسبة الحماية على البليت، حتى تتمكن هذه الشركات من زيادة نشاطها حتى تكسب وتزيد إنتاجها ومبيعاتها وصادراتها، وبالتالي تحصل منها الدولة على ضرائب تساهم فى زيادة مواردها» وفقا لما ذكرته المهدي.

وأكدت أن زيادة الرسوم الحمائية على واردات البليت لا يتعارض مع قوانين الحماية المصرية، ولا قوانين منظمة التجارة العالمية، والتى تكفل لأي دولة اتخاذ ما يناسبها من قرارات، لحين استقرار الأوضاع عالميا ومحليا.

«كل دولة تدافع عن مصالحها، ورأينا دول تغلق باب التصدير وتفرض رسوما كبيرة على الواردات، فلماذا لا ندافع عن صناعتنا ونحميها من المنافسة غير العادلة، ونوفر لها المناخ المناسب والتكاليف المناسبة حتى تتمكن من المنافسة والتصدير؟»، بحسب ما قالته المهدي.

وقالت المهدى إن من بين مطالب الجمعية المصرية لصناعة الحديد والصلب، أيضا، إعادة النظر فى طريقة محاسبة المصانع على استهلاك الكهرباء، مؤكدة على ضرورة إلغاء الزيادة التي تفرضها الحكومة على سعر الكهرباء فى المصانع فى أوقات ذروة استهلاك الكهرباء، والتي تصل إلي ٤ ساعات كل يوم.

وأشارت المهدى إلى أن زيادة استهلاك الكهرباء فى أوقات الذروة والتي تكون مع بداية الليل، لا يجب أن يتم تحميلها على قطاع الصناعة، خاصة أنه ليس مسؤولا عن هذه الزيادة فى الاستهلاك والتي يتسبب فيها زيادة الاستهلاك المنزلي والتجاري.

«المصانع تستهلك الكهرباء على مدار اليوم بنفس القدر، بينما يزيد استهلاك المنازل والمحلات التجارية فى أوقات الذروة بالمساء، فلماذا نحمل هذه الزيادة فى الاستهلاك على المصانع؟».

وقالت المهدى إنه من الضروري أن يعاد النظر فى سياسة تسعير الطاقة للمصانع وتشجيعها حتى لا تتحمل تكاليف إضافية تضعف تنافسيتها وتهدد وجودها.

وأكدت المهدى على ضرورة مواجهة الإنتاج غير الرسمي، حيث يوجد بعض المصانع غير المرخصة التي تنتج حديد التسليح فى السوق، دون أي رقابة، كما انها لا تسدد حق الدولة، وبالتالي لا تتحمل الأعباء التي تدفعها المصانع الرسمية المرخصة.

د.محمود محى الدين: أزمة فيروس كورونا ستخلق عالماً جديداً

عقد المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، فى مطلع شهر أبريل، محاضرة عبر الإنترنت لأول مرة، للدكتور محمود محى الدين، المبعوث الخاص للأمم المتحدة لأجندة التمويل ٢٠٣٠، ووزير الاستثمار الأسبق، بعنوان: "الاستعداد للواقع الجديد".

وتحدث محي الدين، وهو خبير اقتصادى مرموق، خلال المحاضرة عن رؤيته لتغيرات الاقتصاد والنظام العالمى فى عالم ما بعد كورونا، بحضور عدد كبير من الخبراء والمتخصصين ورجال الاقتصاد والإعلام.

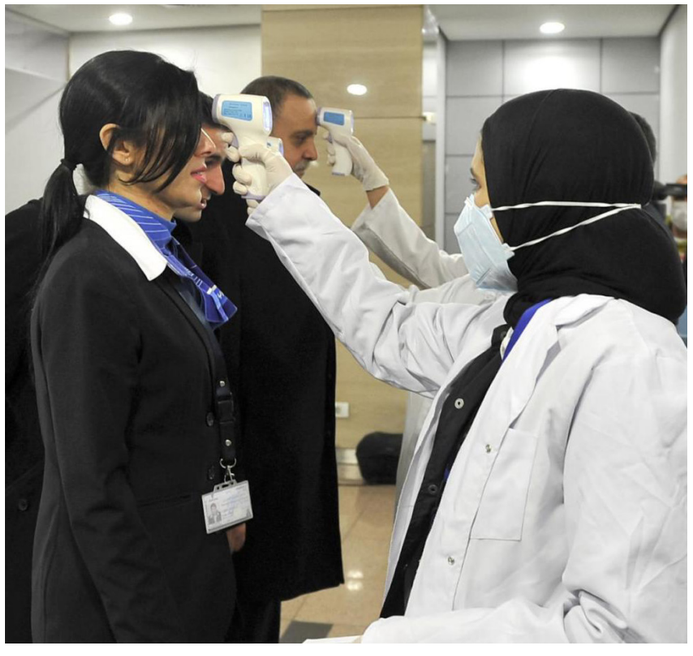

وقال الدكتور محى الدين، إن هناك عالم جديد يتجه نحو الشرق، وذلك حتى من قبل الأزمة الحالية، وازداد هذا الاتجاه بعد الأزمة، والشرق هنا لا يعنى فقط الصين، وهو توجه يقلق الغرب، كما سيكون هناك اختلاف تام فى شكل العولمة، حيث سيشهد العالم فك الارتباط بشكل أكبر، والبدء فى توطين الصناعات داخل الدول، كما أن الشكل الجديد للعالم سيخلو من المسميات التقليدية لدول العالم الأول والثانى والثالث.

يرى محى الدين: أننا نمر الآن بمرحلة فراغ عالمى، لا يقاد من أى جهة، ولا يمكن لأى دولة أو مجموعة دول السيطرة، ويشهد النظام العالمى حاليا مجموعة كبيرة من الأزمات والمشكلات، أولها الأزمة الصحية، وأزمة ركود الاقتصاد العالمى، وأزمة الديون، والأزمة المالية، ومشكلات تتعلق بأسواق السلع الغذائية والنفط، وهى الأسواق التى تعانى بشدة الآن، وذلك بحسب بيان من المركزى المصري للدراسات.

وذكر محى الدين أن دول العالم لم تستفد من أزمات الجوائح الصحية السابقة مثل أنفلوانزا H1N1، رغم وجود توصيات دولية بالاهتمام بالرعاية الصحية، مشيرا إلى أن الدراسات الخاصة بتقييم المخاطر خاصة التي تصدرها شركات التأمين العالمية وضعت أخطار الأمراض والأوبئة فى مرتبة متأخرة بين الثامنة والعاشرة، وهو ما يشير إلى تغييره بالكامل خلال المرحلة المقبلة.

وأضاف محى الدين أن الاقتصاد العالمى دخل بالفعل مرحلة الركود، طبقا لإعلان صندوق النقد الأسبوع الماضى، فبعد أن كانت التقديرات تشير إلى تحقيق نمو للاقتصاد العالمى نسبته 2.6%، سيتحول النمو إلى 1.5%-، وأشار إلى أن الأسواق الناشئة متوقع

أن تحقق نموا إيجابيا نسبته 1%، ولكن قياسا إلى متوسطات الدخول المنخفضة مع النمو السكانى المرتفع فى هذه الدول، فإن هذه النسبة تعدا نموا "سيئا للغاية"، ومن المتوقع أن تحقق الصين معدل نمو يتراوح بين 1 – 3.3% وهو أمر غير مسبوق على الإطلاق على مدار تاريخ وجودها، وهو ما يشير إلى أننا فى مشكلة كبيرة بالفعل.

وطبقا لمنظمة العمل الدولية، من المتوقع أن يخسر سوق العمل ما بين 5 – 25 مليون عامل حول العالم، وأوضح محى الدين أن هذه التوقعات كانت مقدرة قبل الإعلان رسميا عن دخول الاقتصاد العالمى مرحلة الركود، وهو ما يعنى أن هذه الأرقام مرشحة للتزايد.

وتحدث محى الدين عن وجود حجم ضخم من العمالة غير الرسمية فى مصر، وطالب بوجود نظام لدعم البطالة، وهو نظام الدخل الأساسى الشامل الذى تطبقه عدد من دول العالم حيث يحصل الشخص بمجرد خروجه من التعليم على دخل أساسى أيا كانت قيمته، لحين حصوله على فرصه عمل.

ولا يرى محى الدين ما وصفه بـ"الوضع التعيس" للنمو الاقتصادى عالما مستغربا، لأنه لم يكن جيدا قبل الأزمة بسبب تراجع حركة التجارة خاصة مع الحرب التجارية العالمية التي أثرت سلبا بشكل كبير، ومعدل النمو العالمى كان أقل من المستهدف، وهو ما يعنى أن الوضع الاقتصادى العالمى كان فى منتهى الهشاشة – على حد تعبيره – وانتظر صدمة تدفعه نحو الركود.

وعلق محى الدين على أزمة أسواق المال، مؤكدا أنها ليست أزمة تمويل، ولكنها أزمة سببها صدمة عرض وطلب نتيجة أزمة صحية بالأساس، لافتا إلى أنها تعطى مؤشرات للتعافى من عدمه، وهو ما ظهر عندما أقرت الدول حزم تحفيزية لتنشيط اقتصاداتها وعلى رأسها الولايات المتحدة التي أقرت حزمة ضخمة قيمتها 2.5 تريليون دولار، مؤكدا أنه إذا لم يكن الاقتصاد الحقيقى سليم، فسيحدث خروج من أسواق المال.

وتطرق محى الدين للحديث عن هبوط أسواق النفط، والتي ترتبط بجانب العرض واستشراف ما سيحدث

وعن أزمة الديون، يشير محى الدين إلى أنها ليست بجديدة وقد كانت بالفعل فى طى التكوين، حيث وصلنا لأرقام غير مسبوقة فى حجم خدمة الدين ونسبة الدين إلى الدخل القومى، مؤكدا على وجود مشكلة إدارة دين على المستوى العالمى من قبل الأزمة الحالية.

ويخشى محى الدين من دخول العالم فى أزمة جديدة هي أزمة الغذاء، لافتا إلى أن الأزمة الحالية تختلف كثيرا عن الأزمات السابقة فى 2008 و2010، فنحن الآن نعانى من مشكلة عرض نتيجة انتشار فيروس كورونا، وهو ما يتطلب وجود ما أطلق عليه "قنوات خضراء" تسمح بانتقال البضاعة وعمل الاقتصاد فى الوقت الذى يجب أن نلتزم فيه بالتباعد.

وحذر محى الدين من قيام الدول بغلق صادراتها، واصفا إياه بأخطر ما يمكن فعله، لأنه قليل من الدول يمكن أن تحقق الاكتفاء الذاتي، وهو ما يتطلب تنسيقا عالميا حتى لا تحدث أزمة كبيرة جدا.

وعلق محى الدين عن توقعات النمو الاقتصادى فى مصر، مؤكدا أنه لا يجب العمل على افتراضات غير واقعية لمعدل النمو، حيث يجب أن تنخفض إلى النصف على الأقل، بما يعنى أنه

وبالتالي جانب الطلب، مطالبا مصر بالتفكير فى عقود شراء طويلة الأجل للنفط، مشيرا إلى أن مصر يمكن أن تستفيد من انخفاض أسعار النفط العالمية باعتبارها مستوردا، حيث تتراجع أسعار البنزين وتستفيد القطاعات الإنتاجية، ولكن على الجانب الآخر ستتضرر نتيجة تأثر تحويلات العاملين بالخارج وتراجع الصادرات إلى المنطقة.

إذا كانت التقديرات الأولى للنمو 5% فيجب أن تكون التقديرات بعد الأزمة 2.5%، لافتا إلى أن هذا الأمر كان سابقا على إعلان مرحلة الركود فى الاقتصاد العالمى.

وشدد على أهمية التركيز بشكل جدى على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى رأسها الاهتمام بالرعاية الصحية، والتعليم، ومكافحة الفقر، وهى أكثر الدروس المستفادة من الأزمة، مطالبا الحكومة المصرية بوضع أولوية للتأمين الصحى الشامل وتطبيقه فى جميع المحافظات وليس على سبيل التجريب.

وقال أن دعم القطاع الصحى فى مصر لا يجب أن يقل عن 1.5% من الدخل القومى، وهو ما يعنى حاجتنا لنحو 50 – 70 مليار جنيه إضافية للإنفاق على القطاع، داعيا لمراجعة أولويات الموازنة العامة، حيث يجب إيجاد منظومة جديدة تماما للإنفاق العام بأولويات جديدة تأخذ فيها الدولة دورا أكبر فى مجالات الرعاية الصحية والتعليم وتوطين الاستثمار فى التكنولوجيا والبنية التحتية دون أن تزاحم القطاع الخاص والقطاع العائلى.

وأكد أن قطاع التعليم سيشهد تغييرات جوهرية نتيجة الأزمة، حيث سيكون التوجه نحو التعليم عن بعد باستخدام التكنولوجيا الحديثة، لافتا إلى أن موضوع التابلت فى مصر جاء "ضربة حظ" فى مواجهة الأزمة، لأنه يوفر الأجهزة المطلوبة لهذا النوع الجديد من التعليم.

ووصف الأزمة بأنها صحية اجتماعية اقتصادية، لن يستفيد منها أحد، فالجميع متضرر، ولكن هناك فرص أمام مصر تتمثل فى الاستثمار فى الصحة والتعليم وجعلهم أولوية، والاهتمام بالاستثمار فى البنية التحتية والمواصلات العامة، والاستثمار فى التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعى وتوطين هذه الصناعة، ودعا إلى ربط كافة الوحدات الصحية فى جميع القرى بالتكنولوجيا وتعيين أطباء أكفاء، وتوطين التنمية لا مركزيا، فما يميز دولة عن أخرى هو أن يكون فى كل قرية أو مدينة صغيرة قدرات تلبى الحد الأدنى من الأمور الحياتية.

وتطرق محى الدين للحديث عن الحزم التحفيزية التى خصصتها دول العالم لمواجهة الأزمة والتي تقدر بنحو 5 تريليون دولار، لافتا إلى أن العالم فى حاجة إلى نحو 2.5 تريليون دولار إضافية، وهو ما سيسبب زيادة فى عجز الموازنات العامة وزيادة فى الديون، وهو ما دعا صندوق النقد والبنك الدوليين للحديث عن تأجيل سداد الديون من أجل مساعدة الدول على مواجهة الأزمة.

وعن حزمة الـ100 مليار جنيه التي خصصتها مصر لمواجهة الأزمة، يتوقع أنه سيكون هناك احتياج لمبالغ إضافية، ويجب أن تكون الحكومة مستعدة لذلك، وهذا يعنى أن عجز الموازنة سيزيد، ويمكن الاستفادة من تراجع سعر الفائدة فى تخفيض تكلفة التمويل، ولكن هذا يتطلب إدارة جيدة ومتكاملة لعدة سنوات قادمة، كما يمكن أيضا لمصر تعميق التصنيع المحلى فى عدد قطاعات لأننا دولة تستورد 70% من احتياجاتها من الخارج.

وشدد محى الدين على أهمية زيادة الاستثمار فى رأس المال البشرى وزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم، وتوسيع شبكة التأمينات الاجتماعية والصحية فى القطاعين العام والخاص.

واختتم حديثه بأن هذه الأزمة كاشفة للقدرات الإيجابية والسلبية، وتنشئ وضعا عالميا جديدا، ومن أهم دروسها أن الدول عليها أن تأخذ قضية تحقيق التنمية المستدامة بشكل أكثر جدية فيما بعد.

وقال: أنا أكثر تفاؤلا بما بعد الأزمة، فهناك إمكانية كبيرة لتحقق تطور كبير فى المجتمع المصرى إذا ما أحسنا فهم الدروس من الأزمة، فنحن أمام واقع جديد وعالم مختلف.

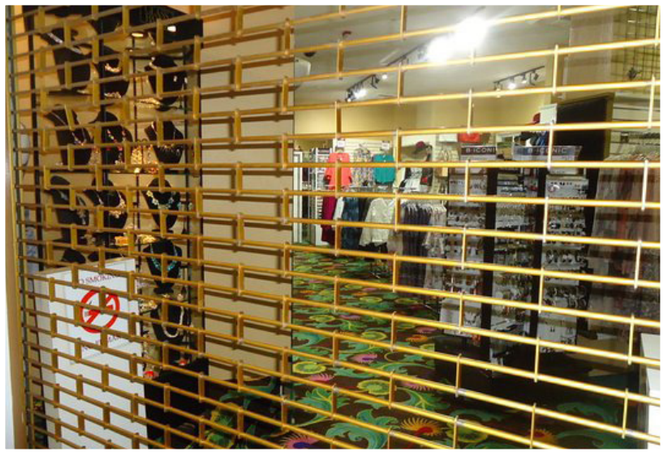

UNLIMITED
ACHIEVEMENTS & AMBITIONS

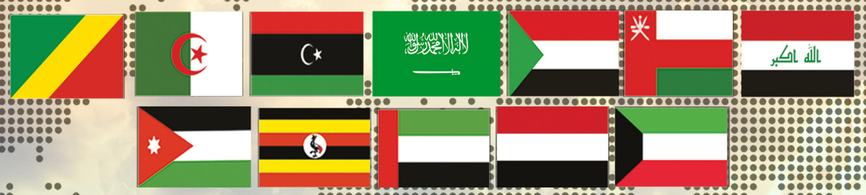

ONSHORE PIPELINES

Process plants **Civil & Infrastructures**

Offshore structures **Tank Farms**

Pipecoating **Process Equipment**

PETROJET

شركة المشروعات البترولية والاستشارات الفنية - بتروجت

THE PETROLEUM PROJECTS AND TECHNICAL CONSULTATIONS COMPANY - PETROJET

EPC Contractor

SINCE 1975

www.petrojet.com.eg

إحدى شركات قطاع البترول المصري

ONE OF THE EGYPTIAN PETROLEUM SECTOR COMPANIES

2020 .. عام التهديدات الإلكترونية الذكية بلا منازع

لا تزال التهديدات الإلكترونية مستمرة مع زيادة حدتها عاما بعد عام، وتعطي هذه الزيادة مؤشرات يمكن من خلالها توقع الهجمات والأساليب التي من الممكن أن يستخدمها القراصنة فى هجماتهم وتهديداتهم خلال العام المقبل، حيث كشفت شركة {كاسبرسكي} لأمن المعلومات عن توقعاتها حيال التهديدات المستمرة المتقدمة فى عام ٢٠٢٠، وأشارت إلى كيفية تغير مشهد الهجمات الموجهة فى الأشهر المقبلة.

يوضح التوجه العام أن التهديدات ستزداد تطورا، وتصبح أكثر دقة وتنوعا تحت تأثير عوامل خارجية عدة، مثل تطور تقنيات تعلم الآلات، أو التطور فى تقنيات التزييف العميق وانتشارها.

وطورت توقعات "كاسبرسكي" بناء على تغييرات شهدها فريق البحث والتحليل العالمي التابع للشركة خلال عام ٢٠١٩، ليدعم ببعض الإرشادات والأفكار مجتمع الأمن الرقمي الذي ينتظر أن يساعد، بجانب سلسلة من التنبؤات المتعلقة بالتهديدات التقنية والمتخصصة، على الاستعداد للتحديات التي ستقع فى الأشهر الـ١٢ المقبلة.

ومن ضمن هذه التنبؤات إساءة استخدام المعلومات الشخصية، فبعد عدد من عمليات تسريب البيانات الشخصية التي حدثت فى الأعوام الماضية، سهل عدد التفاصيل الشخصية المتاحة للمهاجمين القيام بهجمات موجهة أكثر دقة، استنادا إلى معلومات الضحايا التي يتم تسريبها. وقد تم رفع مستوى المعايير المتعلقة بهذا الجانب، حتى إن عام ٢٠٢٠ سيشهد غوص جهات التهديد عميقا، بحثا عن تسريبات أكثر حساسية وأهمية، مثل البيانات الحيوية.

وأشار الباحثون إلى عدد من التقنيات الأساسية التي يمكن أن تغري ضحايا إساءة استخدام البيانات الشخصية للوقوع فى شراك المهاجمين، ومن بينها النقاشات العلنية لتقنيات التزييف العميق للفيديو والصوت، التي يمكن أن تصبح آلية وتدعم التنميط وانشاء عمليات الاحتيال وخطط الهجمات المعتمدة على الهندسة الاجتماعية.

وتشمل التنبؤات الأخرى المتعلقة بالتهديدات الموجهة لعام ٢٠٢٠، هجمات الإنذارات الكاذبة تصل إلى مستوى جديد كليا. وسيتطور هذا الأمر بشكل أكبر، حيث تسعى الجهات التخريبية إلى منع الاشتباه فيها، بل وإلى الحرص على إلقاء اللوم على جهات أخرى. قد تكون البرمجيات الخبيثة السلعية أو البرمجيات النصية أو أدوات الأمن المتاحة للجمهور أو برمجيات الإدارة، أو خليط من اثنين من الإنذارات الكاذبة، حيث يكون الباحثون فى مجال الأمن متعطشين لأي دليل صغير، كافية لتحويل أصابع الاتهام إلى جهة أخرى.

كما تأتي التنبؤات بمزيد من هجمات البنية التحتية والهجمات ضد أهداف غير حاسوبية، حيث تحرص جهات تخريبية منذ مدة على توسعة نطاق عملياتها وأدواتها إلى أبعد من نظام "ويندوز" وحتى الأنظمة الحاسوبية عموما، إضافة إلى تركيز الهجمات الرقمية على طرق التجارة بين آسيا وأوروبا.

إضافة إلى استمرار ظهور أساليب جديدة لسرقة البيانات، حيث سيظل استخدام سلاسل التوريد من أكثر طرق التسليم صعوبة فى التعامل. ومن المحتمل أن يواصل المهاجمون التوسع فى هذه الطريقة من خلال الحاويات البرمجية المتلاعب بها، على سبيل المثال، وإساءة استخدام الحزم والمكتبات، إلى جانب التطور المتسارع للتهديدات المتقدمة المستمرة المتنقلة، حيث لا توجد أسباب تدفع للاعتقاد بأن هذا سيتوقف قريبا، لكن نظرا إلى زيادة الاهتمام الذي يوليه مجتمع الأمن بهذا الجانب، يعتقد أن عدد الهجمات التي يتم تحديدها وتحليلها بالتفصيل سيزداد أيضا، وزيادة سوء استخدام المعلومات الشخصية من خلال التسلح بقدرات الذكاء الاصطناعي، وهذا مشابه لبعض الأساليب التي جرت مناقشتها لتوجيه الإعلانات الانتخابية عبر وسائل التواصل الاجتماعي. هذه التقنية باتت قيد الاستخدام وهي مسألة وقت قبل أن يستغلها بعض المهاجمين.

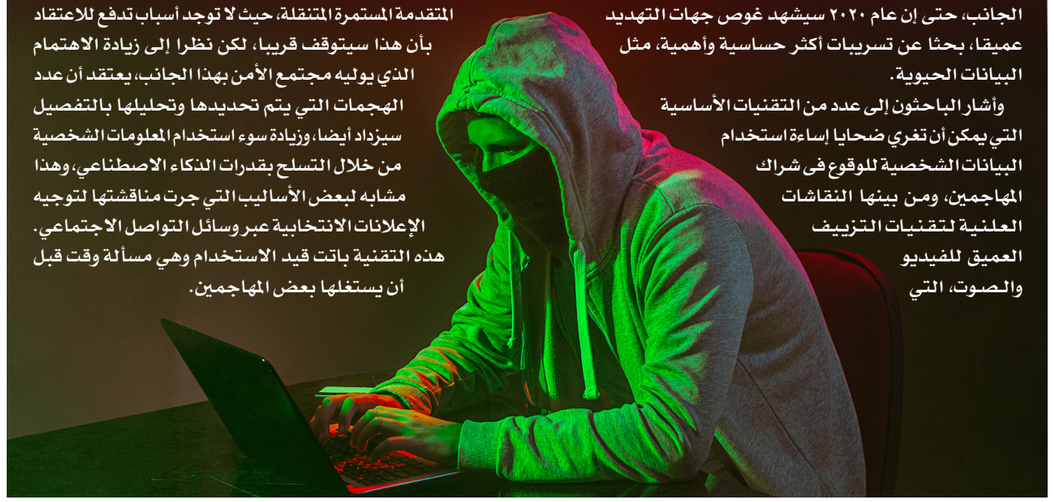

مخاوف من زيادة التهديدات الإلكترونية في ٢٠٢٠

الخطوات الإثنى عشر لتشجيع الاستثمار فى مصر

بقلم:
محسن عادل
نائب رئيس الجمعية المصرية لدراسات التمويل والاستثمار

منذ فترة ليست بالقليلة تصاعدت أراء حول ضرورة صياغة خريطة طريق جديدة لتنشيط الاستثمار فى مصر وتشجيعه تكمل ما تم البدء فيه من خطوات منذ عام ٢٠١٤ وحتى الآن والذى أسفر عن تطورات إيجابية هامة تستدعي حاليا تدعيمها وتطويرها لتحقيق المستهدف من تنمية الاستثمار فى مصر، وبخلاف التطوير التشريعى الذى لازلت أرى أن مساحة الحركة فيه لازالت هامة وكبيرة ويمكن الاستعانة فيه بالرؤية المميزة التى صاغها د. زياد بهاء الدين حول الإصلاح التشريعى لمناخ الاستثمار فى مصر فإنه يجب الأخذ بوجهة نظر المؤسسات الدولية والتى ترى أنه قد تساعد الحوافز الاستثمارية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لكنها ليست فعالة بوجه عام إلا حين يفاضل المستثمرون بين مواقع متماثلة لاختيار قاعدة جديدة لصادراتهم.

عندما يكون الدافع للاستثمار هو الرغبة فى الوصول إلى سوق محلية أو استخراج موارد طبيعية، تصبح تلك الحوافز غير فعالة عموما لهذا فمن الأهم بكثير توفير الحماية القانونية من المخاطر السياسية والتنظيمية فالحد من هذه المخاطر هو أساس بدونه لن يؤدي مجرد الحد من المخاطر على مستوى المشروع إلى زيادة الاستثمار والنمو.

على مدار الأشهر الماضية قمت بتجميع العديد من الآراء سواء من اجتماعات أو ندوات أو لقاءات أو مقالات أو تحليلات أو دراسات أو تجارب دولية وعربية خلصت من خلالها إلى ١٢ خطوة مطلوبة كبرنامج إصلاحي لمناخ الاستثمار بصورة متكاملة تتمثل في:

أولا: ضرورة تشكيل اللجنة الوطنية لتوحيد وتنسيق جهود جذب وتسويق الاستثمارات فى مصر داخليا وخارجيا فهذا الموقف يواجه أزمة متكررة فى أغلب البلدن النامية حاليا، فكل جهة تعمل بنشاط وقوة فى سبيل جذب الاستثمارات ولكن دون تنسيق فعلي أو فعال مع باقي الجهات مما يتسبب دائما فى ضعف المردود مع استبعاد جهات فى غاية الأهمية من المشاركة غالبا كالبورصة وبنوك الاستثمار والوحدات المصرفية والمؤسسات المالية غير المصرفية.

ويجب أن تتضمن هذه اللجنه الوزارات، والهيئات، والمراكز والبرامج الحكومية لمحاولة وضع آليات لانتظام جهود الجهات الحكومية على صعيد توحيد الرسائل الاتصالية والنشاطات التسويقية، وجذب وتسويق الفرص الاستثمارية بصورة متكاملة. ويستدعي ذلك تشكيل لجنة فى الهيئة العامة للاستثمار تعمل على إيضاح أدوار الجهات ذات العلاقة ومسؤولياتها، من خلال توزيع المهام المنوطة بكل جهة، والخروج بنموذج حوكمة محدد وواضح.

مع إطلاق منصة "استثمر فى مصر" كهوية استثمارية وطنية موحدة لتسويق وجذب الاستثمارات ومن خلال هذه الهوية يتم التعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لاستخدام هذه الهوية فى جميع أعمالها المتعلقة بجذب وتسويق الفرص الاستثمارية، والعمل على إعداد المحتوى والرسائل التسويقية ذات الصلة بحسب اختصاص كل جهة، ما سيسهم فى تعزيز الدعم والتنوع فى النمو الاقتصادي خصوصا فى القطاعات المستهدفة مع أهمية تشكيل مجلس جديد للتجارة الإلكترونية فى مصر ليتواكب مع الزخم الكبير فى التفاعل التجاري عبر الإنترنت فى البلاد.

ثانيا: من المهم إعادة تفعيل دور المجلس الأعلى للاستثمار لكي يتولى مراجعة الإجراءات والقوانين المتعلقة بالاستثمار فى الأنشطة والمجالات كافة. الأمر الذى يعطي ثقة لجميع المستثمرين المصريين والأجانب بأن المرحلة المقبلة ستشهد نقلة نوعية فى منظومة الاستثمار، وهو ما سينعكس إيجابًا على معدلات الاستثمار داخل السوق المصرى، كما أن القرارات التي ستصدر عن المجلس ستلتزم بها الوزارات الموجودة خاصة من ناحية الاستراتيجية الاستثمارية ومتابعة التغيرات فيها وعرض المشكلات غير التنفيذية وسبل معالجتها مما سيساهم فى تسريع الجهود المبذولة لعودة مصر كدولة رائدة وجاذبة للاستثمار وسيكون ضمان لسرعة حل مشاكل المستثمرين وإنهاء الخلافات بين الأجهزة الحكومية والمستثمرين، خاصة من قاموا برفع دعاوى قضائية أو لجأوا للتحكيم الدولي.

ثالثا: تساهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى إرسال إشارة واضحة إلى القطاع الخاص تؤكد توفر العمليات الشفافة والفعالة من أجل تحديد مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتطويرها وإجراء المفاوضات والشراء وتنفيذها ورصدها، ويستلزم الأمر إرساء البيئة المؤسسية للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

رابعا: منظومة الجذب الاستثماري يجب أن تتضمن وبشكل أساسي التوسع فى إنشاء المناطق الحرة العامة، بعد أن باتت تشكل عنصراً أساسياً فى المنظومة الاقتصادية الشاملة التي تساهم فى نمو الناتج الإجمالي، كما أنها أحد الحلول المبتكرة التي لجأت إليها دول العالم للاستثمار فى صناعة المستقبل، وتحقيق الازدهار الاقتصادي، وهو ما يستدعي التوسع فى إنشاء مناطق حرة جديدة بهدف جذب المستثمرين عبر توفير مزايا تنافسية عالمية.

خامسا: وضع برنامج متكامل للإصلاحات المقترحة لتحسين ترتيب مصر فى مؤشر التنافسية العالمي، وينبغي إدراك أن التحدي الأساسي للاستثمار ليس فى الحصول فقط على ترتيبات متقدمة فى مؤشرات التنافسية ولكن فى تحقيق التحسن المستمر فى هذه الجوانب، مع إدراك حقيقة تدفق الاستثمارات للاقتصاد، فرغم أن المؤشرات قد تقدم انطباعا جيدا، إلا أن الأهمية الحقيقية تكمن فى قدرات الاقتصاد نفسه على منح المستثمرين عوائد إيجابية فى ظل مناخ استثماري محفز مع وضع الخطط والسياسات التي تساعد على الابتكار وتوطين التكنولوجيا، وذلك بالتركيز على تطوير البحث العلمي لما له من أهمية فى تحسين القدرة التنافسية سواء من خلال رفع الإنتاجية، أو من خلال تحسين جودة المنتجات وتطويرها لتحسين تنافسية المنتج.

سادسا: وضع برنامج متكامل لخطوات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر يتضمن متابعة الشركات القائمة والتواصل مع المستثمرين وإمدادهم بالمعلومات الخاصة بالاستثمار وتشكيل لجان التعاون الاستثماري محليا وخارجيا وتعريف مجتمع الأعمال بالدور الجديد لخدمات المستثمرين والخريطة الاستثمارية والحوافز وإعداد مؤتمرات إقليمية فى أقاليم مصر المختلفة بصفة دورية والترويج للمناطق (الحرة / الاستثمارية) الجديدة والترويج للمشروعات الكبرى ومساعدة المستثمرين الأجانب فى إيجاد شركاء مصريين (Match Making) .ودراسة وحل المشاكل والعقبات التي تواجه المستثمرين.

وحتى يمكن إنجاح جهود الترويج للاستثمار فى مصر يستلزم الأمر التطوير والتحديث المستمر بهدف تنفيذ الآتي: تطوير وتحديث الخريطة الاستثمارية لتتضمن أهم الفرص الاستثمارية، وتوزيع الفرص جغرافيا على الخريطة الاستثمارية لجمهورية مصر العربية، وإتاحتها للمستثمر مع بيان البنية التحتية والمزايا المحددة للإقليم مع تحديد القطاعات الرئيسية ذات الأولوية لجذب الاستثمارات الأجنبية والوطنية التي تساهم فى تقديم تكنولوجيا أكثر جدية وفاعلية للنفاذ إلى سلاسل التوريد العالمية والتي من شأنها التقليل من تكاليف الإنتاج وزيادة فرص التصدير واستهداف الدول ذات الأولوية لجذب الاستثمارات الأجنبية.

سابعا: إنشاء فرع مركز الثورة الصناعية الرابعة للمنتدى الاقتصادي

العالمي فى مصر، والـذي سيعد الأول أفريقيا والسادس على مستوى العالم مما سيوفر مساحة لتطوير آليات وخطط عمل وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة فى مصر، وسيسهم فى تبني التقنية وأفضل المـمارسـات فـى المنطقة والـعـالـم، كما سيتيح المركز فرصة التعاون مع مختلف الجهات الحكومية والمؤسسات العالمية والشركات الخاصة، فى إطـار الجهود الرامية إلى تطوير حلول فاعلة لتحديات القطاعات الحيوية وإعـداد الكفاءات ورفـع مستوى الـقـدرات، وبناء مواهب متقدمة فى المجالات ذات العلاقة بالثورة الصناعية الرابعة.

ثامنا: من الضروري إنهاء فـتـرة تـجـمـيـد منظومة حوافز الاستثمار التي نص عليها القانون رقم (٧٢ لسنة ٢٠١٧) سـواء بـالـنـسـبـة للحوافز الضريبية أو الـحـوافـز غير الـضـريـبـيـة مما سيساهم فى تنشيط عـمـلـيـة الـجـذب الاستثماري وتحقيق الـهـدف مـن هـذه الحوافز، بالإضافة إلى تفعيل الحوافز الضريبية الـجـديـدة والـتـي صـدرت بموجب تعديل القانون مما سيشجع الشركات على إعـادة استثمار فوائض الأربـاح المحققة ضمن نتائج أعمالها مجددا مما سيرفع من معدلات الاستثمار.

تاسعا: ضـرورة وضـع برنامج زمني متكامل لـربـط كـافـة الـجـهـات المعنية بالاستثمار إليكترونيا، بحيث يتم إصدار التراخيص بـصـورة مـوحـدة مـن خلال منظومة رقمية متكاملة دون الحاجة للتوسع فى إنشاء مراكز جديدة لخدمات المستثمرين غير فعالة وفي المحافظات ذات النشاط الاستثماري المحدود مما يستلزم تعيين عدد كبير من العاملين وتكبد تكلفة مرتفعة دون تحقيق الفاعلية المطلوبة.

كما يجب أن تتضمن هذه المنظومة ليس فقط خطوات التأسيس والتراخيص، ولكن كل ما يتبعها من خطوات وإجراءات مكملة طوال عمر المشروع، مع التوسع الكامل فى استخدام الوسائط التكنولوجية بكافة أنواعها لتحقيق ذلك. وستساهم هذه المنظومة فى القضاء على تضارب تأسيس الشركات بين الجهات المختلفة.

عاشرا: البدء فى وضع برنامج متكامل لمـراجـعـة التكاليف الـتـي تتعرض لها الشركات بدءا من مرحلة التأسيس وحـتـى مـرحـلـة التشغيل بصورة تعكس عنصر المـنـافـسـة على مستوى قطاعات الاستثمار بأنواعها إلى جانب زيادة الدور الذي تلعبه السياسات الحكومية فى عملية تشجيع الاستثمار. ويجب أن تشمل عملية المراجعة هنا ثلاث مراحل:-

الأولـى: تتعلق بتكاليف التأسيس والتراخيص بأنواعها، سواء المصروفات الإدارية، أو تلك المرتبطة بتكلفة الحصول عـلـى الأرض والمـرافـق وغـيـرهـا من التكاليف عند بدء النشاط.

الثانية: ترتبط بعنصر فترة التشغيل ويتضمن هنا عوامل مثل تكلفة الطاقة والـضـرائـب والتامينات الاجتماعية والرسوم الإدارية التنظيمية وتكلفة النقل

والمواد الخام ونقص سلاسل الأعمال، بالإضافة إلى الرسوم الجمركية والأعباء الإداريـة وتكاليف تأخير الإجـراءات الحكومية بما يضمن تحقيق وفـر فى التكاليف التي يتحملها المستثمر دون تحقيق غبن فى تحصيل مستحقات الدولة.

الثالثة: هو مقارنة متوسطات التكاليف بالمتوسطات السائدة فى المنطقة بالمقارنة مع المتوسطات الخاصة بالعوائد أيضا محليا، ومع الدول المنافسة لإبراز عنصر التنافسية الحقيقي للاستثمار فى مصر. علما بأن هذه التكاليف يجب أن تتضمن أيضا مراجعة شاملة لتكاليف التمويل سـواء المصرفي أو غير المصرفي على عملية الاستثمار.

حـادي عـشـر: إنـشـاء وحـدة مركزية تتبع مجلس الـوزراء أو إحـدى وحداته التابعة، لكي تتولى عمليات المتابعة والتقييم والتنسيق فيما يخص كافة عمليات الاستثمار، بالإضافة إلى تحليل كـافـة المـتـغـيـرات الاسـتـثـمـاريـة محليا وعالميا. وتتضمن هذه الوحدة بالإضافة إلى إدارتها التنفيذية مركزا لمعلومات الاستثمار وبياناته متضمنا وضع برنامج للمتابعة والتقييم فيما يخص عمليات وإجـراءات ونظم الاسثمار على مستوى الجمهورية.

مع أهمية إنشاء مركز معلومات موحد بهيئة الاستثمار، كـأداة استراتيجية، توظف الـذكـاء الاصطناعي والبيانات الضخمة ورفع جودة مخرجات عميات الهيئة العامة للاستثمار. ويعمل النظام على جمع المعلومات المتعلقة بالقطاعات والشركات العالمية، بهدف بناء شبكة معلوماتية تقدم بيانات لحظية وبعيدة المدى بكافة قطاعاتها الرئيسة على أن يتمتع النظام بقدرات عالية، حيث تمت برمجته ليتطور بشكل مستمر وبطريقة آلية. وخلال مراحله الأولية يشمل رؤية تنفيذية – تعمل على تقديم الشركة من منظور شـامـل، وعـرض كـامـل لهيكلة الموردين المعتمدين لكل شركة، والتوزيع الجغرافي لأربـاح الـشـركـات، وقوائم الخدمات والمنتجات لكل شركة، وملفات تعريفية للرؤساء التنفيذيين والموظفين، إضافة إلـى تقارير الأبـحـاث الخاصة بالقطاعات، وتقارير الأبحاث الخاصة بـالـدول، وتحليلات تفصيلية للأفكار، ونشاطات الشركة.

ثـانـي عـشـر: نـمـو الـصـادرات أثبت اعتماديته على مدخلات مستوردة، ما أدى إلى استمرار الفجوة لصالح الـواردات. وهو وضع بالمناسبة ليس خاصا بمصر، بل يشمل الكثير من البلدان النامية التي تعتمد فى إنتاجها للأسواق المحلية أو التصديرية على استيراد مدخلات من الـخـارج، ما يجعل استراتيجية تنمية

الصادرات فى حد ذاتها، ودون أن تكون جزءا من استراتيجية تصنيعية أكبر وأشمل، بعيدة عن أن تكون حلا لمشكلات ميزان التجارة.

يبدو أن الحل على المدى المتوسط إلى البعيد يكمن فى صياغة وتطبيق استراتيجية لتصنيع السلع الوسيطة محليا، وبالتالي الاعتماد على استيراد الخامات فحسب وتصنيعها محليا، والخامات بالطبع أقل تكلفة، ومن شأن نجاح مثل هذه الاستراتيجية فى السنوات العشر القادمة تنمية قطاع الصناعة، وخلق فرص عمل، وإتاحة فرص للنمو لدى القاعدة العريضة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تعمل فى مجال تغذية الصناعات النهائية، وفي الوقت نفسه تقلل من حجم الاعتماد على الواردات.

نؤكد على أن استراتيجية كهذه ينبغي أن تكون شاملة لجوانب التمويل، وإتاحة التكنولوجيا، وبناء المهارات، أي ببساطة صياغة وتطبيق استراتيجية تصنيع، ولا يمكن لهذا أن يتحقق دون دراسة الأدوات المتاحة للدولة، والتى تشتمل على شق سياسات كإجراءات الدعم والتحفيز والاستثمارات العامة فى مجالات التدريب المهني والتعليم الصناعي، وفي شق الترتيبات المؤسسية للشراكة بين الدولة والمنتجين فى وقت لم تعد فيه الدولة تضطلع بالقسم الأكبر من الإنتاج والتوزيع المباشرين للسلع والخدمات. ولعله يكون من المناسب النظر إلى حالات نجح فيها «تعميق الصناعة» من خلال إيجاد شبكات من الصناعات المغذية المرتبطة بصناعات نهائية كما هو الحال فى تايوان أو فى كوريا الجنوبية أو فى الصين، وكلها من الحالات الفذة فى مجال التطوير الصناعى.

يتبقي ضرورة التركيز على تنفيذ ومتابعة برنامج تعميق التصنيع المحلي لزيادة القيمة المضافة للمنتجات المصرية، وإعداد برنامج إصلاح هيكلي لقطاع الصناعة، يركز على حل مشكلات الصناعة بدءا من مرحلة الإنشاء وحتى الإنتاج والتصدير والاستفادة من الحوافز التي أعلنتها الحكومة لجذب استثمارات فى الصناعات التكنولوجية لتصنيع منتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة، والاهتمام بالتعليم الفنى واستحداث مدارس ومعاهد فنية مؤهلة لسوق العمل تتناسب مع أنواع الصناعات التي تسعى مصر لتوطينها وتحقيق ميزة تنافسية بها، وحل مشكلات منظومة النافذة الواحدة التي تم البدء فى تنفيذها بمصلحة الجمارك، والتي لم تحل مشكلة تأخر مدة الإفراج الجمركي، وربطها بجميع الجهات المتعاملة مع الجمرك، وتطوير منظومة النقل البري والاستفادة من السكك الحديدية فى عملية نقل البضائع.

يجب الأخذ فى الاعتبار أن المشروعات الجديدة غالبا تنفذ على فترات تتراوح ما بين سنة إلى أربع سنوات أو على فترات أطول من ذلك، لذا فالاستثمارات الحالية قابلة للزيادة بقيم أعلى خلال السنوات التالية خاصة فى ضوء تحسن مناخ الاستثمار فى ضوء الجهود التي تبذل. ونتيجة لذلك فيجب تبني منهج متكامل بدء من استكمال إصلاح البيئة التشريعية بحيث تصبح أقل تعقيداً وإعطاء أولوية لتنمية المناطق الواعدة .

■ تمت الاستعانة فى المقال بأراء ومقالات منشورة من مصادر متعددة■

INTEGRATED ENERGY SOLUTION

23	3.7K+	20K+	2K+	64+	25M
Giga Watts Total number of Generated Power	**KiloMeters** Overhead Transmission Lines	**KiloMeters** Distribution Networks	**KiloMeters** Communication Networks	**Substations** Indoor & Outdoor Substations	**Square Meters** Sustainable Industrial Communities

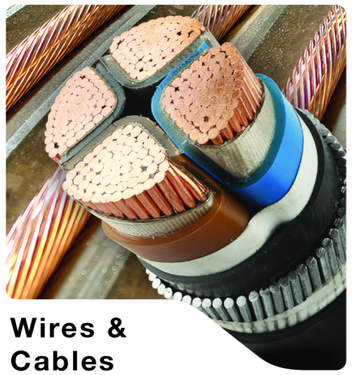

Wires & Cables

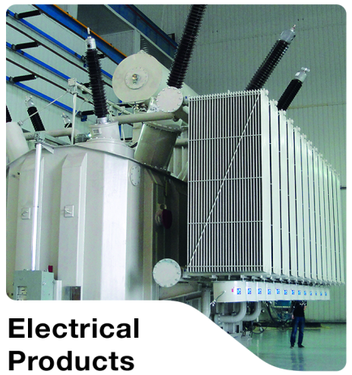

Electrical Products

Engineering & Contracting

Smart Infrastructure

Infrastructure Investments

110 Exporting Countries
22 Production Facilities
17 Operation Countries

Global Presence

Elsewedy Electric is a conglomerate that specialize in Infrastructure products and solutions. We are segmented to 5 divisions; Wire& Cable, Electrical Products, Engineering & Contracting, Smart Infrastructure and Infrastructure Investments. Our founding fathers started the journey back in 1938 and we have been growing ever since to be what we are now, the biggest energy & infrastructure solutions provider in the Middle East and Africa.

ELSEWEDY ELECTRIC
Integrated Energy Solutions

ELSEWEDY ELECTRIC
www.elsewedyelectric.com

Plot No. 27, 1st district, 5th Settlement, P.O.Box 3, New Cairo 11853, Cairo - Egypt.
Tel.: (+202) 275 99 700 - **Fax:** (+202) 275 99 731 - **E-mail:** info@elsewedy.com

خلال أسابيع، أدى تفشي فيروس كورونا المستجد وعزل ملايين الأشخاص إلى إضعاف الاقتصاد العالمي إلى درجة أن خبراء الاقتصاد يتوقعون أعنف انكماش اقتصادي فى التاريخ الحديث وقد يكون أسوأ من "الكساد الكبير".

وبحسب وكالة الأنباء الفرنسية، يتوقع أن يواكب ذلك ارتفاع فى معدل البطالة، وسيكون حجم الصدمة مرتبطا بأساليب العلاج، التي تتبعها الحكومات والمصارف المركزية والمؤسسات الدولية، وبمدة الأزمة الصحية.

«كورونا»

يهدد بأسوأ انكماش اقتصادى فى التاريخ الحديث

قال أنخيل جوريا الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إنه يتوقع أن يعاني الاقتصاد العالمي لأعوام، وتبدو الأزمة الحالية أقسى من تلك التي حدثت فى 2008 لأنها لا تطال القطاع المالي فقط، بل جزءا من الاقتصاد الحقيقي أيضا مع انهيار الإنتاج، وبالتالي العرض، وكذلك الطلب بسبب العزل المفروض على ملايين الأشخاص.

والنقل والسياحة والتوزيع كلها قطاعات منكوبة لكن قطاعات أخرى وضعها أفضل مثل الصيدلة والصناعات المرتبطة بالمعدات والمنتجات الصحية والتجارة الإلكترونية للمواد الغذائية.

وحسب وكالة "موديز" يفترض أن تشهد الولايات المتحدة انكماش نحو سالب 2 فى المائة، وفي الاتحاد الأوروبي سالب 2.2 فى المائة، وأن يبلغ نمو الصين 3.3 فى المائة وهي وتيرة ضعيفة جدا لهذا البلد.

وتتوقع مجموعة موديز المصرفية للولايات المتحدة انكماشا 3.8 فى المائة فى 2020، بينما يرى "دويتشه بانك" أنه أسوأ انكماش للاقتصاد الأمريكي منذ "الحرب العالمية الثانية على الأقل".

وفي أوروبا، تحدث وزير الاقتصاد الألماني عن انكماش "لا يقل" عن 5 فى المائة فى 2020 فى ألمانيا وفرنسا، بينما تتوقع وكالة موديز 1.4 فى المائة، فيما يتوقع نونو فرناندیز الأستاذ فى جامعة "آي إي إس أي بيزنس سكول" انكماشا نسبته 2- فى المائة فى 2020 وفق سيناريو يعتمد على انتهاء الأزمة الصحية فى نهاية يونيو.

وبالنسبة للمملكة المتحدة تتوقع مجموعة "كي بي إم جي" تراجعا أكبر يبلغ 2.6 فى المائة ويمكن أن يبلغ الضعف إذا استمر الوباء حتى نهاية الصيف.

وفي منطقة اليورو، التي تمتلك تشريعات للعمل أكثر حماية، يتوقع مكتب "كابيتا إيكونوميكس" ارتفاعا فى معدل البطالة 12 فى المائة بنهاية يونيو "ما يسقط سبعة أعوام من المكاسب فى هذا المجال"، وإن كان هناك تحسن سيسجل فى النصف الثاني من العام.

وفي بريطانيا والولايات المتحدة، يبلغ معدل البطالة مستويات منخفضة تاريخيا بفضل ارتفاع عدد الوظائف الهشة فى إطار "أعمال صغيرة".

وفي الولايات المتحدة، حيث يمكن تسريح الموظفين الذين لديهم عقود طويلة الأمد، أعلنت وزارة العمل تقدم 3.3 مليون شخص بأول طلب لتعويضات البطالة المسجلة، وذلك للأسبوع الممتد بين 15 و21 آذار (مارس) وبارتفاع ثلاثة ملايين طلب عن الأسبوع السابق الذي سجل نحو 282 ألف طلب جديد، ويعد هذا الرقم غير مسبوق فى الولايات المتحدة.

حتى إن جيمس بولارد رئيس الاحتياطي الفيدرالي فى سانت لويس صرح فى مقابلة مع وكالة "بلومبيرج" بأن معدل البطالة قد يرتفع إلى 30 فى المائة فى الأشهر المقبلة.

ويثير وباء كورونا المستجد كثيرا من الشكوك حول تغير الأسعار بين مخاطر كساد اقتصادي وانكماش إذا انهار الطلب لفترة طويلة، لكن مع الضغط التضخمي إذا تم تخفيض أسعار العملات أو حدثت أزمات نقص فى المواد، وتعد معدلات التضخم منخفضة حاليا وبعيدة بشكل عام عن أهداف المصارف المركزية، خصوصا فى المملكة المتحدة.

ففي المملكة المتحدة يوضح كارل إيمرسون من معهد الدراسات الضريبية أن الدين الذي يشكل نحو 90 فى المائة من إجمالي الناتج الداخلي مرتفع حاليا لكنه "بلغ نحو 260 فى المائة بعد الحرب العالمية الثانية".

أما عجز الحسابات العامة فكان منذ فترة غير بعيدة يبلغ 2 فى المائة وهو ما جعله المحافظون قاعدة فى ميزانيتهم، وارتفع إلى 10 فى المائة خلال الأزمة المالية فى 2008.

ويفترض أن يشكل الدين والعجز أصغر هموم المسؤولين، بينما معدلات التمويل منخفضة تاريخيا على حد قول جوناثان بورت أستاذ الاقتصاد فى جامعة "كينجز كوليدج" فى لندن.

لكن من واشنطن إلى برلين، يبدو أن السلطات تغض النظر عن السياسات الميزانية المتشددة عبر الإعلان عن خطط إنعاش قيمتها آلاف مليارات الدولارات.

الإغلاق يكلف غالياً..
صناعات تصارع من أجل البقاء

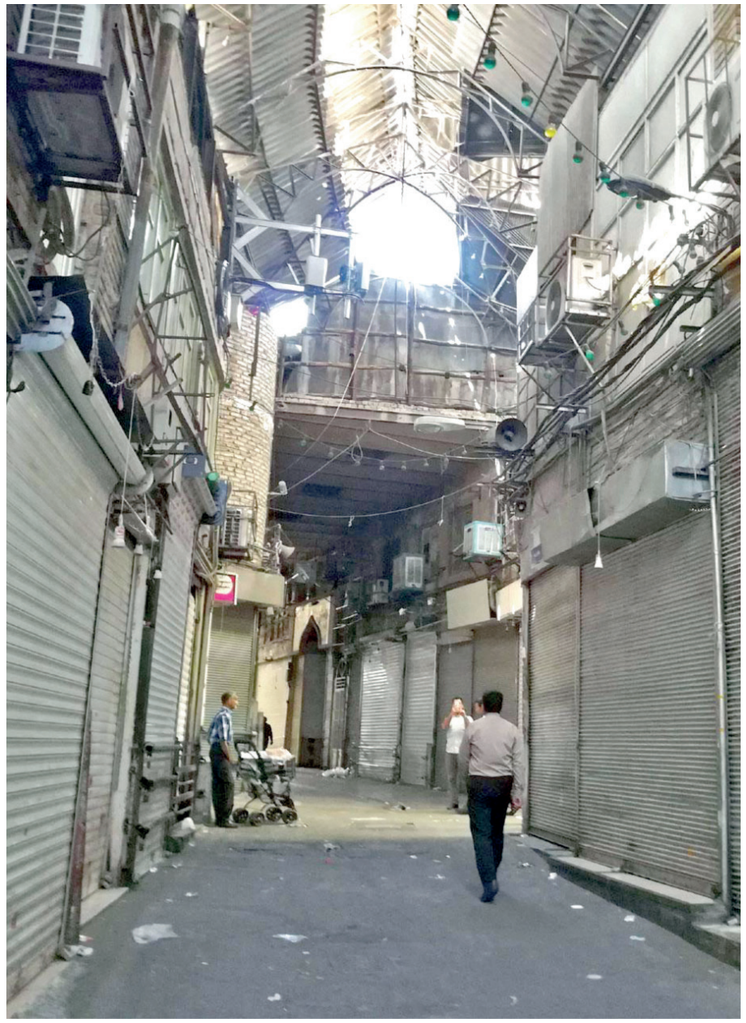

تم إفراغ المطاعم ودور السينما والمحال التجارية في جميع أنحاء العالم، بينما انخفضت بشكل حاد الرحلات الجوية وحركة المرور على الطرق واستخدام الطاقة، وفقا لتحليل أجرته «فاينانشيال تايمز» يعطى لمحة أولية عن تأثير فيروس كورونا فى الاقتصاد العالمى.

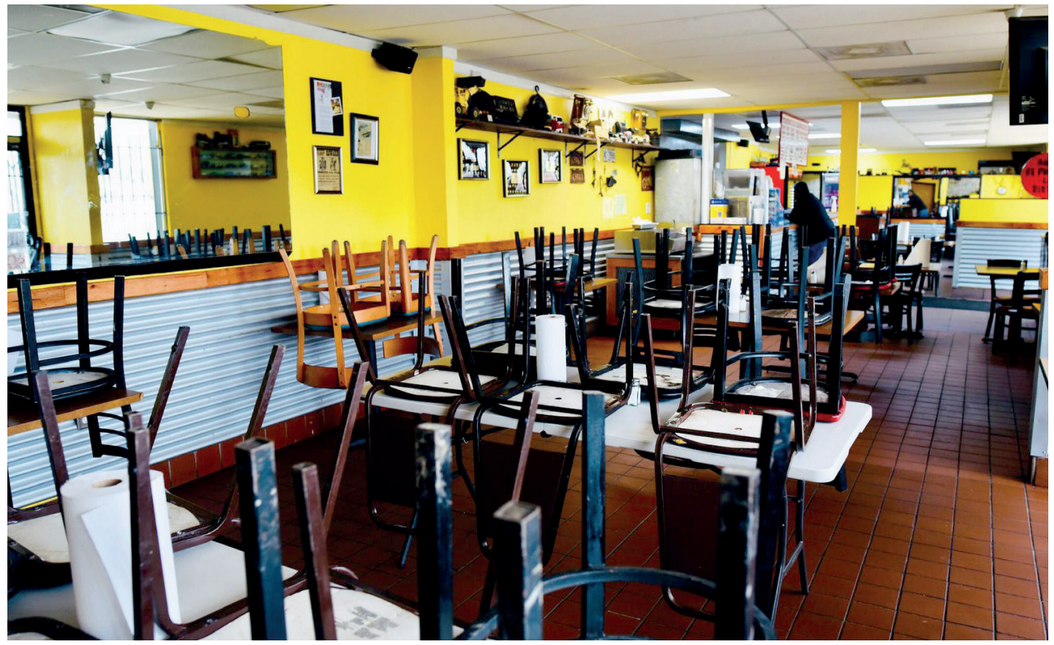

حذرت مجموعة من كبار الاقتصاديين السابقين فى صندوق النقد أخيرا من أن الركود العالمي بدأ منذ الآن، لكن على الرغم من تباطؤ النشاط الاقتصادي بشكل حاد، كثير من البيانات الرسمية تصبح قديمة حتى قبل نشرها، نظرا للوقت الذي تستغرقه عملية جمعها.

لتعويض النقص فى المعلومات الرسمية، جمعت «فاينانشيال تايمز» مجموعة من المقاييس البديلة عالية التردد للنشاط الاقتصادي للقطاعات المختلفة، التي تعطي إشارة مبكرة لما يمكن توقعه عندما تصبح البيانات الرسمية متاحة فى الأسابيع المقبلة.

وفقا لهذه المقاييس، حركة مرور المركبات انخفضت إلى النصف على الأقل فى كثير من أكبر مدن العالم، وتوقف الإنفاق فى المطاعم، وانهارت مبيعات دور السينما. بدأ الشعور بالتأثيرات حتى قبل تنفيذ عمليات الإغلاق على صعيد الدول عبر أجزاء من أوروبا والولايات المتحدة ومناطق أخرى من العالم.

قال جيان تشانج، الاقتصادي فى بنك باركليز، إن قطاعات الخدمات فى الصين مثل الترفيه والفنادق وخدمات المطاعم «تعرضت لأشد الأضرار» وإن نشاط الخدمات يظهر علامات على انكماش أطول من التصنيع.

هذه التأثيرات أخذت تظهر الآن فى الولايات المتحدة وأوروبا. قالت جوانا كونينجس، الخبيرة الاقتصادية فى بنك ING - مقره هولندا: الآن فى الوقت الذي تستجيب فيه الحكومات والشركات للفيروس فى أوروبا، يواجه قطاعا التجزئة والضيافة انخفاضات حادة فى الطلب، حيث تم إغلاقهما فى عديد من الدول.

أضافت: سيكون الموسم المفقود من العطلات والأحداث والوجبات الخارجية- وتكلفة الإلغاء والمبالغ المستردة- من الصعب على القطاع استرداده حين يبدأ التعافى.

توقف الطلب العالمي على المطاعم، وفقا لبيانات من «أوبن تيبل» OpenTable، خدمة حجز المطاعم عبر الإنترنت - مقرها سان فرانسيسكو - التى سجلت توقفا شبه تام فى الحجوزات فى جميع الاقتصادات الكبرى، بما فى ذلك المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وأظهرت الأرقام أن الزبائن أخذوا فى الابتعاد عن المطاعم حتى قبل دخول الإغلاق الذي فرضته الحكومات حيز التنفيذ.

تتبع مبيعات التجزئة نمطا مشابها وفقا لبيانات من «سبرينج بورد»، وهي شركة عالمية لأبحاث البيع بالتجزئة. انخفض المعدل اليومي للمتسوقين أكثر من 70 فى المائة فى الولايات المتحدة وإيطاليا فى 18 مارس مقارنة باليوم نفسه من العام السابق، وأكثر من 20 فى المائة فى المملكة المتحدة والسويد.

قالت جينفر ماكيون، رئيسة خدمة الاقتصاد العالمي فى شركة كابيتال إيكونومكس: انتقل الجدل حول التأثير الاقتصادي لفيروس كورونا من المخاوف بشأن سلاسل التوريد والأضرار التي تلحق بشركات الصنيع إلى آثار عمليات الإغلاق واسعة النطاق والعزل الذاتي فى قطاع الخدمات.

على الرغم من حزم التحفيز الكبيرة التي يطبقها كثير من الدول والبيانات

الرسمية القليلة، قالت إن «العلامات المبكرة مقلقة».

يمتد الإغلاق إلى أماكن الترفيه أيضا. فى عطلة نهاية الأسبوع فى 15 مارس، تقلصت حجوزات السينما بنسبة الثلثين على الأقل مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي فى معظم الدول التي تزيد على 50 دولة توجد بشأنها بيانات متاحة، وفقا لتحليل «فاينانشيال تايمز» لبيانات من «بوكس أوفيس موجو»، موقع إلكتروني يتتبع مبيعات شباك التذاكر. ولم تبلغ إيطاليا والصين، أول دولتين تم إغلاقهما كل فى منطقته، عن أي بيانات فى عطلة نهاية الأسبوع المذكورة، فى مقابل 1.6 مليون تذكرة بيعت فى الصين فى يوم واحد فى 20 يناير.

دور السينما الأمريكية حصلت على 75.8 مليون دولار من الإيرادات فى الأيام السبعة المنتهية فى 16 مارس، أي أقل من نصف 190.3 مليون دولار فى الأسبوع نفسه من العام الماضي.

قال جريجورى داكو، كبير الاقتصاديين الأمريكيين فى شركة أكسفورد إيكونوميكس: بالنظر إلى البيانات عبر مختلف قطاعات الاقتصاد الأمريكي، يبدو أننا نتجه إلى ما يمكن أن يكون أكبر انكماش حاد فى الإنفاق الاستهلاكي على الإطلاق.

على صعيد السفر انخفضت أرقام الرحلات الجوية اليومية فى العالم أكثر من 20 فى المائة فى الأيام السبعة المنتهية فى 21 مارس، مقارنة بالفترة نفسها من الشهر السابق، وفقا لبيانات من خدمة تتبع الرحلات «فلايترادار24» Flightra-dar24، وهذا دلالة على انهيار السفر والسياحة نتيجة الوباء.

قالت جلوريا جيفارا، رئيسة المجلس العالمى للسفر والسياحة، مع تزايد القيود على السفر فى جميع الاقتصادات الكبرى، فإن السفر والسياحة «في صراع من أجل البقاء»، مضيفة أن كثيرا من الاقتصادات المعتمدة على السياحة تواجه «تهديدا وجوديا».

انخفضت حركة المرور على الطرق أيضا فى معظم المدن الكبرى، وفقا لمؤشر حركة المرور الذي تعده شركة توم توم Tom Tom للملاحة الفضائية، وهو يقيس الوقت الذي يقضيه مستخدمو خدماتها فى حركة المرور. شهدت كل من روما وباريس ونيويورك حركة مرور ساعة الذروة أقل بكثير من متوسطها المعتاد. رد فعل سكان لندن استغرق وقتا أطول. تراجعت حركة المرور ساعة الذروة، لكن التراجع ليس قريبا ولو من بعيد من الانخفاض فى المدن الرئيسية الأخرى.

انخفض استهلاك الطاقة، وهو مقياس واسع للنشاط الاقتصادى، فى معظم الاقتصادات الأوروبية، وفقا لتحليل «فاينانشيال تايمز» لبيانات من الشبكة الأوروبية لمشغلي أنظمة نقل الكهرباء، التي تمثل 43 مشغلا لنظام نقل الكهرباء فى 36 دولة عبر أوروبا.

في أوروبا، لوحظ الانخفاض فى استهلاك الكهرباء لأول مرة فى شمال إيطاليا، حيث انخفض 15 فى المائة فى 18 مارس مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع فى منتصف فبراير.

قال بيتر أوسبالدستون، مدير الأبحاث فى شركة وود ماكينزي الاستشارية العالمية للطاقة: من المتوقع حدوث مزيد من تخفيضات الطلب «حول العالم» مع تزايد نطاق عمليات الإغلاق.

الرعاة الرسميون لمجلة

الهندسة الإدارية
مجلة فصلية تصدر عن جمعية الهندسة الإدارية

NASYDCO
الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو
National for Chemical Industries

ETROJET
innovative solutions to every challenge ....

ساذكو للاعمال الهندسية
www.sadcoegypt.com
since 1972

FPI
FUTURE PIPE INDUSTRIES

شركة بنها للصناعات الإلكترونية
BENHA ELECTRONICS CO.

الإنتاج الحربي تاريخ من الصناعة الوطنية

أجهزة إلكترونية – معدات الطاقة الشمسية – أجهزة أمنية

وزارة الإنتاج الحربي

شاشات سمارت

عدادات المياه والكهرباء

تابليت

لمبات ليد

كشافات الطاقة الشمسية

ألواح الطاقة الشمسية

البوابات الإلكترونية
وحدة أجهزة XRAY

أجهزة الكشف اليدوى

كاميرات المراقبة

الخط الساخن

أتصل بنا على

١٩٨٢٧

E-mail:ben_hq@katron.com.eg

عنوان : أتريب – بنها – القليوبية

ت:٠١٣٣٢٢٦٣٨٧